وقف «الاستيراد الاستفزازي».. والتوجه نحو إلزامية التأمين الصحي

لجنة الموازنة والحسابات تحت قبة «الشعب» توصي بضرورة رفع الرواتب والأجور

التوسع بإصدار سندات الخزينة كبديل للتمويل بالعجز

محمد منار حميجو

أوصت لجنة الموازنة والحسابات في مجلس الشعب بضرورة العمل على رفع الرواتب والأجور للعاملين في الدولة خصوصاً أنه ورد في مشروع الموازنة زيادة في بند الرواتب والأجور بما يعادل ٤٥ بالمئة مع التأكيد على ضرورة الحد من ارتفاع الأسعار المتتالي بما يتناسب مع الدخول كمرحلة أولى ومن ثم العمل على تخفيض الأسعار والتركيز على تشجيع الإنتاج لتوفير الاحتياجات وتخفيض التكاليف.

وبدأ مجلس الشعب أمس مناقشة تقرير لجنة الموازنة والحسابات حول مشروع قانون الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢١ بحضور وزير المالية كنان ياغي، فعلّق رئيس المجلس حموده صباغ الجلسة إلى ظهر اليوم لاستكمال مناقشة المشروع بعدما استمع المجلس لتقرير لجنة الموازنة والحسابات ومداخلات عدد من الأعضاء.

ونص التقرير الذي تلاه رئيس اللجنة محمد ربيع قلعه جي على العديد من التوصيات بدأها بتوصيات موجهة إلى مجلس الوزراء فشدد على ضرورة إعادة النظر بالاستجرار المركزي كونه لم يؤد الغرض المطلوب منه في تأمين احتياجات الجهات العامة (خاصة المشافي)، إضافة إلى عدم الاستفادة من تكلفة الفرصة الضائعة والخسائر المتحققة نتيجة تقلبات سعر الصرف مما يؤدي إلى زيادة الهدر نتيجة زيادة الأسعار وحجب الخدمة الطبية عن المواطن، علماً أن الهيئات العامة (المشافي) مشكّلة بموجب قوانين ومراسيم منحتها موازنات مستقلة إضافة إلى جميع الصلاحيات في الإنفاق.

ولفت التقرير إلى ضرورة البحث على مطارح ضريبية جديدة عن طريق تسهيل عملية الاستثمار بدلاً من زيادة الضريبة على نفس المطارح الضريبية التي باتت ترهق المواطنين، وإيقاف استيراد السلع الكمالية (الاستيراد الاستفزازي) الذي يستهلك موارد الدولة من القطع الأجنبي ويضعف من سعر الصرف.

وشدد التقرير على ضرورة تعديل نظام العقود الصادر بالقانون رقم ٥١ لعام ٢٠٠٤ والمرسوم رقم ٤٥٠ كونه معرقل لتنفيذ الموازنة الاستثمارية في عدد كبير من مواده وخاصة المتعلقة بطرق وأساليب تأمين احتياجات القطاع العام، أو إحداث ملحق لهذا القانون في حال عدم إمكانية التعديل بما يتناسب مع ظروف الأزمات والحروب.

ودعا إلى إعادة النظر بالدعم وإظهار الأرقام الحقيقية والواقعية لأن الرقم الظاهر في مشروع الموازنة تم قبل قرارات رفع أسعار بعض المواد المدعومة مثل الخبز والمحروقات (بنزين- مازوت).

التقرير اعتبر أن مشروع البيان المالي بحاجة إلى إصلاح في النظام الضريبي وتحقيق العدالة الضريبية بحيث يتم التركيز على ضريبة الأرباح الحقيقية أكثر من التركيز على ضريبة الدخل على الرواتب والأجور كذلك التحقق من التكاليف الضريبية لأصحاب الدخل المقطوع كونها تحقق موارد مالية كبيرة.

وأشار التقرير إلى ضرورة تعديل المرسوم رقم ٤٨ لعام ٢٠١٥ القاضي باقتطاع نسبة ١٠ بالمئة من التعويضات الدورية بما يتوافق مع المراسيم الأخيرة المتعلقة بزيادة التعويضات لبعض فئات العاملين.

وطالب التقرير بضرورة عقد اجتماعات دورية وبشكل ربع سنوي بين لجنة الموازنة والحسابات في مجلس الشعب مع الوزارات لبيان نسب إنجازها بحيث تقدم الوزارات نتائج أعمالها متضمنة نسب التنفيذ والأعمال المادية سواء كان ذلك للاعتمادات الاستثمارية أم الجارية بحيث يتم تخفيض اعتماد الوزارات التي لم تنفّذ خططها وتصرف اعتماداتها، وإضافة اعتمادات للجهات المنفذة وذلك من خلال إجراء مناقلات ضمن الاعتمادات.

وأكد التقرير ضرورة عدم اللجوء إلى التمويل بالعجز والمقدر بموازنة عام ٢٠٢١ بـ(٢٤٨٤) مليار ليرة وبنسبة ٢٩ بالمئة من إجمالي اعتمادات الموازنة البالغة (٨٥٠٠) مليار واستبدال هذا الأسلوب بالتوسع بإصدار سندات الخزينة.

وطالب التقرير بضرورة تحريك أسعار الفائدة والسماح للمودعين بالقطع الأجنبي بالحصول على فوائد على ودائعهم وذلك بهدف توطين الودائع واستثمارها وطنياً، والعمل على زيادة التعويضات والمكافآت والحوافز كونها تساهم في تحسين الوضع المعيشي للعاملين ولا تؤثر في الأسعار بشكل مباشر، إضافة إلى منح تسهيلات ائتمانية ولوجستية وفنية للمستثمرين تشجيعاً لهم على العودة إلى الوطن، والاستفادة من هذه المشاريع في تشغيل اليد العاملة وزيادة الإنتاج.

وأشار التقرير إلى الإسراع بتثبيت العاملين المؤقتين المعينين بموجب عقود سنوية، واعتماد مبدأ الثواب والعقاب ومحاسبة ومساءلة المقصرين القائمين على تنفيذ العمل في مختلف المفاصل التنفيذية، مشدداً على ضرورة توزيع الاعتمادات الاستثمارية المخصصة لإعادة الإعمار والبالغة ٥٠ مليار ليرة على الوزارات المعنية وحسب إمكانية الوزارة على التنفيذ، لأن هذه المبالغ ترصد منذ عدة سنوات ولا يتم صرفها كونها لا تتبع وزارة بذاتها، ما يؤدي إلى عدم الاستفادة منها وفقدان قيمتها الشرائية.

> زيادة الاعتمادات الاستثمارية لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي

توصيات تخص «الإدارة المحلية» و«العدل»

وأوصت اللجنة في تقريرها بدعم وزارة الإدارة المحلية والبيئة وخاصة موازنات المحافظات بالمبالغ التي تساعدها في أداء عملها مثل دمشق وحلب وحمص وزيادة اعتمادات الموازنة الاستثمارية للمدن العمالية من خلال المناقلات أثناء التنفيذ، إضافة إلى الإسراع بإصدار القانون المالي لأنه يساهم في تحسين تنفيذ الموازنة الاستثمارية.

وفيما يتعلق بوزارة العدل طالبت اللجنة في تقريرها بإحداث غرفة لمحكمة الإرهاب والنقض في مراكز المناطق الشمالية والوسطى، والإسراع بتجهيز قصور العدل في المحافظات، مشيراً إلى اعتماد وثيقة تثبيت للنقابة المختصة فيما يخص لجان الخبراء (مثلاً وثيقة انتساب لنقابة المهن المالية والمحاسبة لخبراء المحاسبة).

وأشار التقرير إلى ضرورة اعتماد تفعيل أتمتة العمل القضائي في الوزارة الذي توقف خلال الفترة الماضية لما له أهمية في تسريع العمل وتخفيف الهدر والفساد.

> إلغاء لجان المحروقات في المحافظات كونها تعرقل تنفيذ خطط وزارة النفط في التوزيع

وفي مجال الصحة دعا التقرير إلى التوجه نحو إلزامية التأمين الصحي ما يؤدي إلى توفر الخدمة من دون تحمل المواطن أعباء الاستشفاء المرتفعة، لافتاً إلى ضرورة الإسراع بإصلاح محطات توليد الكهربائية المتوقفة وخاصة محطة حلب الحرارية.

«التعليم العالي» و«التربية»

ودعت اللجنة إلى زيادة الاعتمادات الاستثمارية لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي نظراً لأهمية دعم المشاريع الاستثمارية والحاجة إلى بناء كليات ومشاف ومدن جامعية في الجامعات المحدثة، ودعوة الحكومة مجتمعة إلى اجتماع مع المجلس من أجل مناقشة آلية التوريد للجهات العامة ومعوقات تنفيذ القانون رقم ٥١، إضافة إلى رصد التمويل اللازم لاستكمال أعمال التجهيز في المشفى الجامعي لجامعة البعث والبالغ ١,٦ مليار ليرة كون الاعتماد مرصوداً ضمن الموازنة، وإضافة الاعتمادات اللازمة لوضعه في الخدمة، وإضافة الاعتمادات اللازمة لتعزيز الأجهزة الطبية في المشافي الجامعية مثل (أجهزة القسطرة- المسرع الخطي- أجهزة تصوير الرنين المغناطيسي والطبقي المحوري).

وفيما يخص وزارة التربية طالب التقرير بزيادة اعتمادات وزارة التربية من الاعتمادات الاحتياطية كونها غير كافية لتأمين استقرار واستمرار العملية التربوية في مختلف المحافظات.

أما في مجال وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية فشدد التقرير على ضرورة إعادة هيئة تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة إلى وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، وإعادة ارتباط بعض المؤسسات بوزارة الاقتصاد مثل المصارف والمؤسسة العامة للتبغ والمؤسسة العامة لحلج وتسويق الأقطان.

ودعا إلى وجود تعداد حقيقي للمشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر من قبل المكتب المركزي للإحصاء كون إحصاء هذه المشروعات يساعد على قوننة هذه المشاريع ووضع إجراءات سليمة لترخيصها ووضع آليات لتمويلها ومساعدتها في تسويق منتجاتها.

التقرير طالب بالإسراع بتنفيذ وإعادة تفعيل المنطقة الحرة في حلب وإحداث منطقة حرة في البوكمال كونها تشكل رديفاً أساسياً للإيرادات في الموازنة العامة للدولة وتحسن من الواقع الاقتصادي للمواطن، إضافة إلى ضرورة إعادة تفعيل الملحقين التجاريين في البعثات الدبلوماسية كون هذه الملحقيات تساهم في زيادة حجم الاتفاقيات التجارية، كما تساهم في التعريف والتسويق بالمنتجات السورية ومجالس رجال الأعمال.

وفيما يتعلق بالتوصيات الخاصة بوزارة الأشغال العامة والإسكان دعت اللجنة إلى ضرورة تعديل القانون رقم ١٥ لعام ٢٠٠٨ الخاص بالتطوير العقاري وإصدار القرارات اللازمة التي تسمح للجمعيات السكنية بالاقتراض من المصارف الخاصة لاستكمال مشاريعها كونها تساهم في تحقيق استقرار المواطنين واستثمار الأموال المودعة لدى المصارف بالطريقة الأمثل إضافة إلى توزيع الأراضي للجمعيات السكنية وبأسعار رمزية ما يسهم في خفض قيمة العقارات.

توصيات خاصة بـ«النفط»

وشدد التقرير على ضرورة تعديل قانون الحراج لعام ٢٠١٨ بخصوص عدم الاستفادة من الفروات في مناطق الحراج بسبب وجود بعض المواد في القانون تمنع استثمار مناطق الحراج بحوالي ١٠٠٠متر حول الشجرة، وبالتالي لا يمكن الاستفادة من هذه الثروات في هذه المناطق، وإلغاء لجان المحروقات في المحافظات لأنها معرقل لتنفيذ خطط الوزارة في توزيع المحروقات.

«الشؤون الاجتماعية والعمل»

ووضعت اللجنة في تقريرها بعض التوصيات الخاصة بوزارة الشؤون الاجتماعية والعمل دفعا إلى إعادة النظر في عدد وواقع الجمعيات الخيرية نظراً لازديادها بشكل كبير جداً خلال السنوات الماضية، مشيراً إلى ضرورة الإسراع بتحويل حصة المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية لدى الوزارات والمؤسسات والشركات والبالغة نسبتها ٢٤,١ بالمئة، إضافة إلى تسديد هذه الجهات للديون المتراكمة عليها والتي تبلغ ٢١٧ مليار ليرة ما يؤدي إلى فوات المنفعة على المؤسسة نتيجة عدم استثمار هذه الأموال.

وفيما يتعلق بوزارة المالية طالب التقرير برفع قيمة بوليصة التأمين الصحي للعاملين في القطاع العام الإداري من أجل الحفاظ على مستوى الخدمة الطبية المقدمة للمواطنين وتحويل حصة التأمينات الاجتماعية من القطاع الإداري فوراً عن طريق وزارة المالية لأن رواتب العاملين تحول من قبلهم.

ورأت اللجنة في تقريرها أن هناك الكثير من المخالفات الخاصة بالإجراءات والبرامج التنفيذية في القطاعات المختلفة التي ذكرتها الحكومة في بيانها المالي الخاص بمعالجة الأضرار وتخفيف الآثار السلبية لقانون قيصر، موضحاً أن قانون قيصر بدأ تطبيقه في السابع عشر من الشهر السادس من العام الحالي أي في نهاية النصف الأول من هذا العام وبالتالي لا أثر سلبياً لهذا القانون على أعمال ونتائج النصف الأول كما ورد في البيان.

وأكد التقرير أن السلع الكمالية مازالت منتشرة في الأسواق بشكل كبير على حساب السلع الأساسية إضافة إلى توقف العديد من منشآت القطاع العام الصناعية نتيجة تعرضها للتخريب أو التدمير أو السرقة كما أنه يتناقض مع البند الثالث المتعلق بترشيد الاستيراد وتشجيع الإنتاج المحلي واستقرار الأسعار.

وأشار التقرير إلى ارتفاع أسعار اللحوم والدواجن بشكل كبير في الأسواق نتيجة عدم الاهتمام بهذه الثروة الحيوانية وارتفاع أسعار الأعلاف خلال النصف الأول من العام الحالي وهذا يتناقض فيما يتعلق بتقديم الدعم اللازم لمربي الدواجن وتأمين مستلزمات الإنتاج.

وأشار التقرير إلى ورود خطأ في البيان المالي حول قيمة العجز فالبيان ذكر أن العجز هو ٣٤٨٤ مليار ليرة في حين هو في الواقع ٢٤٨٤ مليار ليرة، مؤكداً أن أهم مصادر تمويل العجز هو الإيرادات الضريبية والتوسع في إصدار سندات الخزينة.

٢١ طناً إنتاج المحافظة لهذا العام ارتفاع في أسعار العسل في السويداء

السويداء - عبير صيموعة

شهدت أسعار العسل ارتفاعاً كبيراً في السويداء شأنه شأن الكثير من المواد الغذائية ما أدى إلى حرمان الكثير من الأسر منه حتى ولو كان لغايات استشفائية بعد أن تجاوز سعر الكيلو منه الـ٢٥ ألفاً وصولاً إلى ٣٠ ألفاً.

وأرجع بعض المربين ارتفاع الأسعار إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج بدءاً من الصناديق الخشبية وصولاً إلى سعر السكر والمبيدات وغيرها من المواد التي تدخل في إنتاجه، معاون مدير زراعة السويداء علاء شهيب أوضح لـ«الوطن» أن هناك العديد من الصعوبات التي تواجه مربي النحل على ساحة المحافظة أهمها ارتفاع أسعار الصناديق الخشبية إضافة لذلك صعوبة الترحيل لخارج المحافظة وانعدام وجود مركز إنتاج ملكات للنحل ملقحة ومختبرة.

وأشار إلى عدم فعالية الأدوية الموجودة في الأسواق فضلاً عن قيام بعض المزارعين برش أشجارهم المثمرة أثناء موسم الأزهار، بمبيدات حشرية ما يؤدي إلى تسمم النحل نتيجة لهذه المبيدات وهذا قد يقود إلى موت بعض الخلايا عند المربين إضافة إلى معاناة المربين من تسلط آفة الدبور الأحمر على خلايا النحل علماً أن هذه الآفة تعد من أخطر الآفات المؤذية للنحل يضاف إليها بعض الأمراض التي تعصف بالنحل والتي تفرض على المربين أعباء مالية إضافية جراء ارتفاع أسعار الأدوية المكافحة لهذه الأمراض.

ولفت شهيب إلى أن عدد خلايا النحل بدأت تأخذ منحى تصاعدياً فبعد أن انخفضت إلى ٣ آلاف خلية خلال الأعوام الماضية ارتفعت هذا الموسم لتصل إلى ٣٣٢١ خلية، ويبلغ عدد المربين نحو ٣٣١ مربياً موضحاً أن إنتاج المحافظة من العسل لهذا الموسم بلغ نحو ٢١ طناً علماً أن الإنتاج الموسم الماضي كان نحو ١٦ طناً.

١.٨ مليار ليرة مبيعات زيوت حماة بـ١١ شهراً

حماة- محمد أحمد خبازي

بيَّنَ المدير العام لشركة زيوت حماة عبد المجيد قلقة لـ«الوطن» أن المبيعات منذ بداية العام بلغت نحو ١.٨ مليار ليرة، من زيت بذور القطن والكسبة والصابون بزيادة تقدر بنحو مليار ليرة وبنسبة ٢٤٩ بالمئة عن الفترة المماثلة من العام الماضي.

وأوضح قلقة أن إنتاج الشركة منذ بداية العام وحتى نهاية تشرين الثاني الماضي، بلغ ٤٩٣ طناً من زيت بذور القطن يقابلها بالعام الماضي ٢٨٠ طناً، ومن الكسبة ٥٨٠٩ أطنان وفي الفترة نفسها للعام الفائت كان ٢٨٠٧ أطنان، ومن اللنت ١١٦طناً، وفي العام الماضي ١٦٠طناً، ومن الصابون ٧ أطنان، والكسبة ذاتها بالعام الماضي.

وعزا ارتفاع قيمة المبيعات إلى ازدياد الطلب على منتجات الشركة، التي تنافس مثيلها بالأسواق بالسعر والجودة.

وأشار إلى أن معظم إنتاج الشركة من الزيوت النباتية، يطرح للبيع للمواطنين في مراكز وزارة الصناعة بمختلف المحافظات، وفي صالات ومراكز بيع السورية للتجارة والمؤسسة الاجتماعية العسكرية، اللتان تستجران كميات كبيرة من الإنتاج وبعبوات مختلفة السعات، لتوفيرها للمواطنين بأسعار منافسة لمثيلها بالأسواق المحلية، كما تستجر رئاسة الحكومة كميات كبيرة لزوم السلات الغذائية، التي توزع من خلالها لذوي وأسر الشهداء

وعزا إقبال المواطنين على شراء منتجات الشركة من تلك المنافذ، لثقتهم الكبيرة بجودتها ومواصفاتها التي تراعي أهم الشروط الغذائية، والمعايير التصنيعية، والسعر المنافس للقطاع الخاص. مضيفاً: منتجاتنا ذات جودة عالية وأسعارها منخفضة عن مثيلاتها في السوق، بنسبة بين ٥٠ و٦٠ بالمئة.

وأما الكسبة فتورد لمؤسسة الأعلاف، لتبيعها لمربي الثروة الحيوانية.

وعن الجديد بالشركة، بيَّنَ قلقة أن الشركة تعمل على زيادة الطاقة الإنتاجية للمعمل، من خلال المشاريع الاستثمارية التي يصدد تنفيذها، وهي فك ونقل وتركيب وتشغيل حلاقات من معمل عين التل في محافظة حلب إلى معمل حماة، وبطاقته إنتاجية ١٠٠ طن من بذور القطن يومياً، حيث تنقل ٦ حلاقات ٢ منها حلاقة أولى و٤ حلاقات ثانية، بالتزامن مع تواصل عمليات تسويق بذور القطن من محلجي العاصي ومحردة والتي تجاوزت ١٣٠٠طن.